

متطلبات الإفصاح في السوق المالي المصري والسعودي دراسة مقارنة

د. مايو عبدالله (جامعة ورقلة)

أ. لمزاودة عمار (جامعة عنابة)

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم و أسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومن ثم تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في السوق المالي في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية لنتقل بعد ذلك إلى استعراض أهم الفروق بينهما. وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تمت دراسة ما تنص عليه قوانين كل من السوقيين الماليين.

الكلمات المفتاح: أسواق مالية، معايير محاسبية، الإفصاح .

تقديم:

ركزت أدبيات المحاسبة على الموضوعات ذات الطابع الدولي على غرار مقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لبلدان العالم ومحاولة تقريب تلك الاختلافات والحد منها، فظهر التوافق أو الاتساق في المحاسبة كعملية من خلالها يتم تضييق الفجوة وتقليص الاختلافات الجوهرية في التطبيقات المحاسبية بين الدول قدر الإمكان بهدف زيادة قابلية التقارير المالية للمقارنة بالنسبة للشركات الدولية والمحلية على حد سواء، وكذلك خدمة و مساعدة المستثمر لبلوغ تحليل دقيق للبيانات المالية ومستوى أداء مالي أفضل للمنشأة من أجل اتخاذ قرارات مستقبلية سليمة. كما أن انتشار المؤسسات متعددة الجنسيات في العالم وزيادة نشاطاتها الدولية واتساع رقعة أعمالها وارتباطها الوثيق بالأسواق المالية، أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة يصعب على المؤسسات المحلية حلها، مما يقتضي من الدول إجراء تغييرات جذرية في أنظمتها المحاسبية حتى تكون في مسابرة التطورات الاقتصادية الحديثة. وبما أن أساس المحاسبة هو الإفصاح عن نتائج عملية القياس في شكل معلومات مقدمة لقراء القوائم المالية، فإنه من الضرورة إيجاد توافق محاسبي دولي يسمح باستعمال لغة محاسبية موحدة تسهل من خلالها قراءة القوائم المالية. لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل تخضع الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي والمصري لقواعد وإجراءات محاسبية ذات بعد دولي؟ وما هي الاختلافات الجوهرية في الممارسات المحاسبية (الإفصاح) في كل من السوق المالي السعودي والمصري؟

وسنجيب على هذه الإشكالية من خلال دراسة مقارنة لسوقيين ماليين لدولتين عربيتين يعتبران من أكبر أسواق المال العربية والإقليمية من حيث حجم تداولاتها اليومية وعدد الشركات المدرجة بها (سوق المال بالمملكة العربية السعودية "تداول"، وسوق المال بجمهورية مصر العربية).

أولاً : الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي.

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالي وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين. وقد عرف الإفصاح بشكل عام بأنه: "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها".¹ كما عرف على أنه "بمثابة إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار، والاستفادة من الموارد بكفاءة وفعالية. وبهذا فإن موضوع الإفصاح وأهداف القوائم المالية وإدعة، فكلهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية".²

وعرف أيضاً على أنه: "يصف بصفة عامة تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية، وتؤدي إلى انتظام العمل في الأسواق المالية بالشكل الأمثل".³

والملاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

فالتعريف الأول أظهر ضرورة إبراز كافة المعلومات، ولكنه لم يوضح طبيعة مستخدم المعلومات، فالمستخدمين من القوائم المالية على اختلاف مستوياتهم الثقافية والمحاسبية يتميزون بتفاوت قدراتهم على معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (كما ورد في التعريف الثاني) أي أن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية. كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية).

2. أنواع وأساليب الإفصاح المحاسبي: يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي:¹

¹ رولا كاسر لايفة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري ، رسالة ماجستير جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 54 .

² . أحمد زغدار، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق (IAS/IFRS)، مجلة الباحث عدد 07 جامعة ورقلة ، الجزائر، 2009، ص83.

³ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص 489 .

- الإفصاح الكامل: يقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس،
 - الإفصاح العادل: حيث يتوجب إخراج القوائم المالية بشكل يرضي جميع الأطراف؛
 - الإفصاح الكافي: ونعني به توفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية؛
 - الإفصاح الملائم: ونعني به مراعاة حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها؛
 - الإفصاح الوقائي: ويشمل الكشف على ما يلي: (السياسة المحاسبية، التغير في السياسة المحاسبية، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية، المكاسب والخسائر المحتملة، الارتباطات المالية، الإحداث اللإحقة)؛
 - الإفصاح التتقفي: كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة و المخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح و الهياكل التمويلية للمؤسسة؛
- 3. أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي:**

يفترض الباحثان **Ijiri and Jaedicke** بأن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المحاسبية تترك أثرا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات. ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة.² وفي هذا الإطار توجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح التي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعا في الاستخدام:³

- الإفصاح من خلال القوائم المالية؛
- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها؛
- المعلومات بين الأقواس؛
- الملاحظات والهوامش؛
- التقارير والجدول الملحقة؛
- تقرير رئيس مجلس الإدارة؛
- تقرير المراجع الخارجي؛

ثانيا: الإفصاح المحاسبي في سوق المال السعودي (تداول)

¹ لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) سوريا، 2007، ص 180

وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007. الصفحة 379. 2.
مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. الصفحة 17-18. 3.

1. نظرة عامة حول سوق المال السعودي (تداول):¹

بدأت الشركات السعودية المساهمة نشاطاتها في أواسط الثلاثينات الميلادية عندما تم تأسيس الشركة العربية للسيارات كأول شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية، وبحلول عام 1975 م كان هناك نحو 14 شركة مساهمة. وقد أدى النمو الاقتصادي السريع جنباً إلى جنب مع عمليات سعودة جزء من رأس مال البنوك الأجنبية في السبعينات الميلادية إلى تأسيس عدد ضخم من الشركات والبنوك المساهمة. ظلت السوق المالية السعودية غير رسمية حتى أوائل الثمانينات الميلادية عندما باشرت الحكومة النظر في إيجاد سوق منظم للتداول وإيجاد الأنظمة اللازمة لذلك، إذ تم في عام 1984 تشكيل لجنة وزارية من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي بهدف تنظيم وتطوير السوق. وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي الجهة الحكومية المعنية بتنظيم ومراقبة السوق حتى تأسست هيئة السوق المالية بتاريخ 2003/7/31 بموجب "نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 30) التي تشرف على تنظيم ومراقبة السوق المالية من خلال إصدار اللوائح والقواعد الهادفة إلى حماية المستثمرين وضمان العدالة والكفاءة في السوق.

إفصاح الشركات المدرجة في سوق المال السعودي (تداول)

يعد الإفصاح وتوفير المعلومات للمستثمرين من الأساسيات التي لا بد من توفرها لضمان كفاءة أي سوق مالية ونزاهته. وقد أعطت المادة الخامسة من نظام السوق المالي الهيئة صلاحية تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور، كذلك أعطت المادة السادسة من نظام السوق المالية الهيئة الصلاحية لإصدار القرارات والتعليمات والأجراءات اللازمة لتنظيم ومراقبة الإفصاح. وتقوم الهيئة بهذه الوظيفة من خلال نوعين من الإفصاح.²

1.2 الإفصاح الأولي :

ويُقصد به الإفصاح عن المعلومات الأولية للشركة التي تود طرح أسهمها للاكتتاب العام للمستثمرين في السوق المالية وفق ما جاء في لائحة طرح الأوراق المالية وقواعد التسجيل والإدراج. ويُفصح عن تلك المعلومات من خلال نشرة الإصدار بحيث لا يجوز للمصدر، أو لتابع المصدر أو لمتعهد التغطية أن يعرض أوراقاً مالية تخص ذلك المصدر أو تابعه ما لم يتم بتقديم نشرة الإصدار إلى الهيئة، كما لا يجوز للمصدر أو تابع المصدر أو متعهد التغطية أن يبيع أوراقاً مالية مملوكة لذلك المصدر قبل أن تعتمد نشرة الإصدار من الهيئة ويبدأ سريان مفعولها، ويشترط أن ترسل نشرة الإصدار المعتمدة إلى المشتري قبل تاريخ البيع وذلك حسب القواعد والتعليمات التي تصدرها الهيئة.³

¹ www.tadawul.com.sa Le 11/04/2011

² . هيئة السوق المالي السعودي ، التقرير السنوي، 2010، ص69 .

³ . نظام السوق المالي السعودي ، المادة 40-41 .

2.2 الإفصاح المستمر:

ويُقصد به الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تهتم المتعاملين في الأوراق المالية والتي من أهمها ما يلي:

- الإفصاح عن التطورات المهمة؛
- الإفصاح عن المعلومات المالية؛
- تقرير مجلس الإدارة؛
- الإبلاغ المتعلق برأس المال؛
- إحكام متفرقة؛

ثالثاً : الإفصاح المحاسبي في سوق المال المصري

1. نظرة عامة حول سوق المال المصري:²

يعد سوق المال المصري بمثابة المرآة الحقيقية للاقتصاد المصري وما يشهده من تغيرات وتطورات ويعد هذا السوق من أقدم الأسواق في المنطقة. ويعد سوق رأس المال مصدرًا للأموال التي تحتاجها الشركات لتمويل أنشطتها الإنتاجية والخدمية، ويمثل بذلك ركيزة أساسية لعملية النمو الاقتصادي.

وينقسم سوق رأس المال المصري إلى سوقين رئيسيين: السوق الأولية والسوق الثانوية. السوق الأولية أو سوق الإصدار هي السوق التي تصدر وتباع فيه الورقة المالية لأول مرة سواء عند إصدار الشركة أسهم رأس المال عند التأسيس وبيعها للمؤسسين أو لغيرهم من المستثمرين، أو عند إصدار أو بيع أسهم جديدة في فترة لاحقة على تأسيس الشركة بغرض زيادة رأس المال. كما يمكن للشركة أيضاً أن تصدر وتبيع سندات للمستثمرين. وإذا كانت الأوراق المالية معروضة للبيع لجمهور المستثمرين، فإن ذلك البيع يسمى "طرح عام **public offering**". وقد يتم عرض الأوراق المالية للبيع لمجموعة معينة من المستثمرين فيما يسمى "طرح خاص **private placement**" ويسمى السعر الذي تباع به الورقة المالية في السوق الأولية بسعر الإصدار، وعند قيد الورقة المالية في البورصة يبدأ التداول عليها بيعاً وشراءً بين المستثمرين بعضهم البعض دون أن تكون الشركة المصدرة طرفاً في هذه العمليات، ويتم التداول بسعر يختلف عن سعر الإصدار يسمى "سعر التداول" أو "سعر السوق" يتحدد حسب العرض والطلب على الورقة المالية بالبورصة، ويطلق على التداول بالبورصة "السوق الثانوي" أو "سوق التداول".

يرجع تاريخ بدء سوق الأوراق المالية في مصر إلى القرن التاسع عشر و تحديداً لعام 1888 حيث أنشأت بورصة الإسكندرية وتبعها إنشاء بورصة القاهرة في عام 1903. وتسمى حالياً البورصة المصرية. ووصل عدد الشركات المقيدة في البورصة عام 1907 إلى 228 برأس مال سوقي قدرة 91 مليون جنية تقريباً. ولا يمكن أن ننسى أن البورصة المصرية كانت تعد خامس أنشط بورصة في العالم أثناء حقبة الأربعينات و نتيجة لما شهدته مصر خلال الستينات من عمليات تأميم لعدد من الشركات المصرية دخلت البورصة المصرية في مرحلة

¹ . هيئة السوق المالي السعودي ، قواعد التسجيل والإدراج، المواد : 25، 26، 27، 32، 34.

² http://www.efsa.gov.eg_04/05/2011

تباطؤ في الأداء إلى أن بدأت الحكومة في تطبيق منظومة شاملة للإصلاح الاقتصادي والخصخصة لإعادة النشاط للبورصة المصرية التي شهدت عاماً تلو الآخر إضافة أنشطة جديدة ومؤسسات عديدة تعمل في مختلف تخصصات سوق المال إلى أن أصبح سوق المال المصري من أقوى أنشطة الأسواق في المنطقة ومن أكثرها عمقاً و اكتمالاً للبنية التشريعية والمؤسسية والتكنولوجية وتطبيقاً للمبادئ والمعايير الدولية الحاكمة لأسواق المال. وقد تجاوز عدد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية 618 شركة بنهاية عام 2010.

2. إفصاح الشركات المدرجة في سوق المال المصري

1.2 الإفصاح الأولي :

ينص قانون سوق رأس المال المصري على أنه "لا يجوز لأي شخص اعتباري مصري أو غير مصري أيا كانت طبيعته و أيا كان النظام القانوني الخاضع له طرح أوراق مالية في اكتتاب عام للجمهور إلا بناءً على نشرة اكتتاب عام معتمدة من الهيئة يتم نشرها في صحيفتين مصريتين يوميتين واسعتي الانتشار، إحداهما على الأقل باللغة العربية، وذلك كله وفقاً للأوضاع والشروط التي تضعها اللائحة التنفيذية لهذا القانون". ويجب أن تحرر نشرة الاكتتاب وفقاً لنموذج تعدده الهيئة.¹

2.2 الإفصاح المستمر :

تلتزم كل شركة مقيد لها أوراق مالية بجدول البورصة بنشر القوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة عليها (إن وجدت) في صحيفتين يوميتين مصريتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل، على أن يشمل هذا النشر القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركات الملزمة بتقديم قوائم مالية مجمعة. فإذا أجرت الجمعية العامة للشركة أي تعديلات على تلك القوائم تلتزم الشركة بنشر تلك التعديلات خلال أسبوع من تاريخ اعتماد الجمعية العامة للقوائم المالية المعدلة وفي ذات الصحيفتين. ويجب أن يتم الإفصاح عن:²

- الإحداث الجوهريّة ؛
- القوائم والتقارير المالية؛
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛

¹ أنظر قانون سوق رأس المال المصري رقم 95 لسنة 1992، المادتين 04 و 05

² الهيئة العامة للرقابة المالية، قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، جوان 2010، المادتين 24 و 25.

رابعاً : مقارنة بين قواعد الإفصاح بكل من السوق المالي السعودي والمصري

إفصاح الشركات المدرجة في السوق المالي المصري	إفصاح الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي
<p>الإفصاح الأولي : لا يجوز لأي شخص اعتباري مصري أو غير مصري طرح أوراق مالية في اكتتاب عام للجمهور إلا بناءً على نشرة اكتتاب عام يتم نشرها في صحيفتين مصريتين يوميتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية، وتتضمن نشرات الاكتتاب ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - بيانات عامة حول الشركة وشكلها القانوني - موجز للقوائم والبيانات المالية المعتمدة من مراقبي الحسابات عن السنوات الثلاثة السابقة أو عن المدة من تاريخ التأسيس الشركة أيهما أقل. - أسباب زيادة رأس المال ومدى توقع إفادة الشركة من هذه الزيادة . 	<p>الإفصاح الأولي : ويُقصد به الإفصاح عن المعلومات الأولية للشركة التي تود طرح أسهمها للاكتتاب العام للمستثمرين في السوق المالية ويُفصح عن تلك المعلومات من خلال نشرة الإصدار. ويجب أن تتضمن ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وصف كافي للمصدر، وطبيعة عمله. - وصف كافي للأوراق المالية المزمع إصدارها. - بيان عن المركز المالي للمصدر (الميزانية، حساب الأرباح والخسائر، بيانات التدفق النقدي) مدققة من قبل مراجع الحسابات . - أي معلومات تطلبها الهيئة حسب ما تراه ضرورياً لمساعدة المستثمرين ومستشاريهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
<p>الإفصاح المستمر :</p> <p>* الإفصاح عن الإحداث الجوهريّة : تلتزم كل شركة تواجه إحداثاً جوهرياً غير متاحاً لجمهور المساهمين وتؤثر في نشاطها أو في مركزها المالي أو تؤثر على تداول أسهمها بالبورصة ، أن تفصح عن ذلك فوراً بإخطارها بالبورصة في موعد يسمح للبورصة بنشر هذه الإحداث على شاشات التداول فوراً أو قبل أول جلسة تداول تالية لوقت وقوع تلك الإحداث وعلى موقع البورصة الإلكتروني</p> <p>* القوائم والتقارير المالية: وتشمل القوائم المالية ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الميزانية العمومية - حساب الأرباح والخسائر - قائمة التغيرات في حقوق الملكية - قائمة التدفقات النقدية. <p>على الشركة المقيد لها أوراق مالية موافاة الهيئة بالقوائم المالية مرفقة بتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات كما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسخة القوائم المالية الربع سنوية مرفق بها تقرير الفحص المحدود من مراقب حسابات الشركة 45 يوماً من نهاية الفترة . - نسخة من القوائم المالية السنوية فور إعدادها من مجلس إدارة الشركة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، على أن يتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية. <p>* الإيضاحات المتممة للقوائم المالية : يجب على الشركة الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - أهم السياسات المحاسبية التي اتبعت في إعداد القوائم المالية وأي تغيير فيها يؤثر على القوائم المالية حالياً أو مستقبلاً - تفاصيل بنود الإيرادات والمصروفات عن الفترات السابقة - أية معلومات متعلقة بالعام يجب الإفصاح عنها . 	<p>الإفصاح المستمر :</p> <p>* الإفصاح عن التطورات المهمة : يجب على المصدر أن يبلغ الهيئة والجمهور دون تأخير بأي تطورات مهمة تدرج في إطار نشاطه ولا تكون معرفتها متاحة لعامة الناس ، تؤثر على أصوله وخصومه أو على وضعه المالي أو على المسار العام لأعماله والتي يمكن أن تؤدي إلى تغيير كبير في سعر الأوراق المالية المدرجة أو تؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته .</p> <p>* الإفصاح عن المعلومات المالية : يجب أن تتضمن التقارير المالية لكل مصدر تكون له أوراق مالية متداولة القوائم المالية التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الميزانية العمومية - حساب الأرباح والخسائر، - قائمة التدفق النقدي. <p>تعن الشركة عبر التطبيقات الإلكترونية التي تحددها الهيئة عن قوائمها المالية الأولية والسنوية فور اعتمادها من مجلس الإدارة ولا يجوز نشر هذه القوائم على المساهمين قبل إعلانها في السوق ويتم الإعلان عن القوائم المالية حسب الآتي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإعلان عن القوائم الأولية فور اعتمادها وخلال فترة لا تتجاوز 15 يوماً من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم . - الإعلان عن القوائم المالية السنوية فور اعتمادها وخلال فترة لا تتجاوز 40 يوماً من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم . <p>* تقرير مجلس الإدارة : يجب على المصدر أن يرفق بقوائمه المالية السنوية تقريراً صادراً عن مجلس الإدارة يتضمن عرضاً لعملياته خلال السنة المالية الأخيرة . وجميع العوامل المؤثرة على أعمال المصدر التي يحتاجها المستثمر ليتمكن من تقييم أصول المصدر وخصومه ووضعها المالي .</p>

خلاصة :

لقد لعب تزايد وانتشار الشركات والبنوك المساهمة في كل من المحيط الاقتصادي السعودي والمصري دورا بارزا في ضرورة إيجاد سوق مالي منظم للتداول، وإضافة إلى ذلك تم تأسيس هيئات رسمية تضمن إدارة وتشغيل السوق المالية بكفاءة وخدمة ذات جودة عالية، وكان ذلك من خلال هيئة السوق المالي السعودي، والهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، وقد كانت لهاته الهيئات الصلاحيات الكاملة في تنمية وتطوير وتنظيم ومراقبة إصدار وتداول الأوراق المالية بما يكفل حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة.

وقد صدرت جملة من المعايير المحاسبية تحكم ممارسات الإفصاح في سوق تداول المالي السعودي، واعتدت هذه المعايير من جانب الإفصاح وتوفير المعلومات المحاسبية باعتبارها أساس لكفاءة أي سوق مالي ونزاهته أصدرت الهيئة مجموعة من القرارات والتعليمات والأجراءات اللازمة لتنظيم ومراقبة الإفصاح من خلال نوعين من الإفصاح (إفصاح أولي وآخر مستمر) كل له ضوابطه ولوائحه الخاصة.

أما بالنسبة لسوق المال المصري فقد كان للهيئة العامة للرقابة المالية دورا محوريا في الرقابة والإشراف على الأسواق والأوراق المالية، حيث كانت تهدف إلى الحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق المالية وضمان حقوق المتعاملين فيها، وكان الإفصاح المحاسبي على غرار السوق السعودي يعتمد على الإفصاح بنوعيه (الأولي والمستمر) لكن مع ضوابط ولوائح مختلفة.